

الرقمنة القضائية كآلية لتنفيذ القانون 25-14: الواقع والتحديات - تجربة المحاكم النموذجية

(Judicial Digitization as a Mechanism for Activating Law 25-14: Reality and Challenges – The Experience of Pilot Courts)

سلام عبد الرحمان

جامعة وهران 02 (الجزائر)، . wahhab2308@hotmail.fr



[https://orcid.org/ 0009-007-5009-9538](https://orcid.org/0009-007-5009-9538)

تاريخ النشر : 2026/06/16

تاريخ القبول 2026 / 04/ 16

تاریخ الاستلام: 2026/03/14

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم دور الرقمنة في تفعيل القانون 25-14 لتحديث مرفق القضاء، وتشخيص التحديات التقنية والقانونية التي واجهت تجربة المحاكم النموذجية.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة قلصت آجال الإجراءات وبسطت الوصول للعدالة، لكنها كشفت عن فجوة في البنية التحتية ومخاطر سيبرانية تهدد ضمانات المحاكمة العادلة.

كلمات مفتاحية: الرقمنة. القضاء، القانون. 25-14، المحاكم النموذجية، الإجراءات الجزائية، لمحاكمة عن بعد.

Abstract:

This study aims to highlight the role of digitization in activating Law 25-14 by evaluating the effectiveness of new mechanisms, such as electronic notification and remote trials, in accelerating criminal procedures. It also seeks to diagnose the reality of pilot courts and identify the technical and legal challenges hindering a full digital transformation.

Results: The study found that digitization effectively reduced procedural delays and simplified access to judicial services via digital platforms. However, the pilot courts' experience revealed an infrastructure gap between regions, cybersecurity risks, and the necessity of strengthening fair trial guarantees to ensure a balance between judicial efficiency and the protection of litigants' rights

Keywords: Judicial Digitization; Law 25-14; Pilot Courts; Criminal Procedures; Remote Trial.

1- مقدمة

يعد مرفق العدالة من أهم الركائز التي تقوم عليها دولة القانون، لما يؤديه من دور محوري في حماية الحقوق والحريات، وضمان الاستقرار الاجتماعي والمؤسسي .

غير أن هذا المرفق ظل تاريخيا يعاني من إشكاليات بنيوية متعددة، في مقدمتها بطء الإجراءات، وتراكم الملفات، وطول أمد التحقيقات، مما أفضى إلى تآكل الثقة في المنظومة القضائية وفي مواجهة هذه التحديات، برزت الرقمنة القضائية بوصفها حلا استراتيجيا كفيلا بإحداث نقلة نوعية في أداء مرفق العدالة، وذلك من خلال توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في جميع مراحل الدعوى العمومية¹.

وقد تبني المشرع الجزائري هذا التوجه منذ انطلاق مسار الإصلاح القضائي سنة 1999، ليصل إلى أرقى تجلياته التشريعية بصدور القانون رقم 14-25 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية²، الذي جاء ليرسخ جملة من الآليات الرقمية في صلب المنظومة الإجرائية الجزائية.

حيث أن هذا القانون لم يكتف بتحديث الأحكام الموضوعية، بل أدرج أدوات تكنولوجية مستحدثة تتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، من تبليغ إلكتروني، ومحاكمة عن بعد، ورقابة إلكترونية، وتسرب إلكتروني.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع من جهة، ومن الرهانات الكبرى التي ترتبط به من جهة أخرى؛ إذ يتعلق الأمر بتوازن دقيق بين متطلبات السرعة في الإجراءات الجزائية والحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الآتية: إلى أي مدى جاء القانون 14-25 ليكرس الرقمنة القضائية آلية فعّالة لتحديث مرفق العدالة في الجزائر، في ظل التحديات التي تعترض تفعيلها ميدانيا في المحاكم النموذجية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنتناول هذا الموضوع وفق التصميم الآتي: نستعرض في المحور الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة القضائية، ثم نتطرق في المحور الثاني إلى تجليات القانون 14-25 في مجال الرقمنة، لنختتم بالمحور الثالث الذي يعالج التحديات والضمانات في ضوء تجربة المحاكم النموذجية.

2. الإطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة القضائية في الجزائر

1.2 مفهوم الرقمنة القضائية وأبعادها:

تعد الرقمنة في مرفق القضاء من أبرز مداخل تحديث العدالة وتطوير أدواتها، إذ تهدف إلى إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف مراحل العمل القضائي فهي لا تقتصر على تحويل الإجراءات التقليدية إلى صيغ إلكترونية فحسب، بل تمتد لتشمل إعادة هيكلة طرق تقديم الخدمة القضائية بما يضمن السرعة والشفافية.

وقد عرفها بعض الفقه بأنها: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والرسائل، تعتمد منهج

تقنية شبكة الربط الدولية وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين."

وتتضمن الرقمنة القضائية جملة من الأبعاد المتكاملة؛ فثمة البعد الإداري الذي يتجلى في الانتقال من التسجيل الورقي التقليدي للقضايا إلى تسجيلها وتسيير جداولها عبر أنظمة معلوماتية متطورة، والبعد الإجرائي الذي يتمثل في اعتماد أدوات رقمية جديدة كالمحاضر الإلكترونية والتبليغات الرقمية والمذكرات المودعة عبر منصات إلكترونية، والبعد القضائي الذي يتجسد في عقد جلسات المحاكمة عن بعد باستعمال تقنيات الاتصال المرئي، فضلا عن البعد التوثيقي الذي يبرز في إنشاء أرشيف إلكتروني متكامل للقضايا³.

2.2 المسار التشريعي لرقمنة الإجراءات الجزائية في الجزائر

إنطلق المشرع الجزائري في تبني الرقمنة القضائية منذ صدور القانون 04-09 المتعلق بالوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها⁴، الذي وفر أساسا تشريعيا للتعامل مع الأدلة الرقمية، ثم جاء القانون 03-15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة⁵ ليضع اللبنة الأولى للرقمنة القضائية من خلال إنشاء منظومة معلوماتية مركزية لتسيير الملفات، وإقرار المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني بحجية قانونية مساوية للوثائق التقليدية، وفتح المجال للمحاكمة عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي.

حيث أنه في سنة 2020، جاء الأمر 04-20⁶ ليضفي الطابع الرسمي على تقنية المحادثة المرئية في الاستجواب وسماع الأطراف وإجراء المواجهات، في حين كرس دستور 2020⁷ مبدأ الفصل في القضايا في آجال معقولة بوصفه ضمانا دستوريا صريحا وهكذا تشكلت منظومة تشريعية متكاملة تدريجيا وصولا إلى صدور القانون 14-25 الذي يمثل التتويج الأشمل لهذا المسار التطوري.

2.3: التجارب المقارنة في مجال الرقمنة القضائية

لا تنفرد الجزائر بتبني مسار الرقمنة القضائية، بل سارت في هذا الاتجاه جنبا إلى جنب مع منظومات قضائية متعددة. ففي فرنسا، أطلق مشروع الإجراءات الجنائية الرقمية PPN منذ 2018، الذي يتيح معالجة الإجراءات القضائية الجنائية بصورة رقمية تامة من مرحلة تقديم الشكوى إلى مرحلة النطق بالحكم، أما الإمارات العربية المتحدة فقد طورت منصات للجلسات الافتراضية Remote Court Hearings، في حين أطلقت المملكة العربية السعودية منصتها الرقمية للتقاضي الإلكتروني، أما المغرب فيمضي في تطوير منظومة e-Justice Maroc وتكشف هذه التجارب المقارنة أن الرقمنة القضائية لم تعد خيارا بل ضرورة عالمية لمواجهة التحديات المرتبطة بطول آجال المحاكمات وتضخم عدد القضايا.

3. تجليات القانون 14-25 في مجال الرقمنة القضائية

1.3 الآليات الرقمية الجديدة في القانون 14-25:

1-التبليغ الإلكتروني

تمثل المادة 308 من القانون 14-25⁸ أبرز تجليات الرقمنة في منظومة التبليغات القضائية؛ إذ تنص صراحة على اعتماد التبليغ الإلكتروني في الاستدعاءات والتبليغات القضائية، مع إمكانية استخدام العناوين الإلكترونية وأرقام الهواتف للأطراف وبهذا ينتقل التبليغ القضائي من نمطه الورقي البطيء إلى نمط إلكتروني فوري، مما يسهم بصورة مباشرة في تقليص آجال الإجراءات الأولى للدعوى العمومية.

2-نظام الاعتراف المسبق بالذنب

أدرج المشرع الجزائري بموجب القانون 14-25 نظامي التحذير والاعتراف المسبق بالذنب في المواد 539 الى 548⁹ بوصفهما آليتين جديدتين لتبسيط الإجراءات وتسوية بعض المنازعات الجزائية بشكل سريع. ويندرج هذا الإصلاح ضمن توجه أشمل نحو تخفيف العبء عن المحاكم وتوفير مسارات إجرائية مختصرة تراعي مبدأ الملاءمة، مع الإبقاء على الضمانات الجوهرية للمتهم.

3-الرقابة الإلكترونية والتسرب الإلكتروني

أقر القانون 14-25 الرقابة الإلكترونية بوصفها أحد تدابير الرقابة القضائية البديلة عن الحبس المؤقت ، كما أجاز اللجوء إلى مفهوم التسرب الإلكتروني وفق المادة 120 الى 127 من القانون الاجراءات الجزائية في المراحل التحضيرية للدعوى .

حيث هذا يعكس توجهها تشريعي واضحا نحو توظيف الوسائل التكنولوجية بما لا يخل بحقوق المتهم في حرية التنقل وكرامته الشخصية، وبما يحافظ في الوقت ذاته على فعالية المتابعة الجنائية¹⁰.

2.3 المنصات الرقمية لوزارة العدل الجزائرية

أطلقت وزارة العدل الجزائرية منصتها الرقمية الإلكترونية عبر موقعها الرسمي (mjustice.dz) التي تتيح إيداع الطلبات القضائية ومتابعة مآل الملفات القضائية إلكترونيا، إلى جانب تلقي التبليغات القضائية الرقمية بسهولة وأمان، ومن بين خدماتها كذلك رخص الاتصال بالمحوسبين عبر الإنترنت، وطلب صحيفة السوابق القضائية دون الحاجة إلى التنقل إلى المقرات القضائية¹¹.

وتتجلى أبرز التدابير الرقمية التي وضعتها الوزارة فيما يأتي: إمكانية إيداع الشكوى إلكترونيا عبر المنصة الرقمية، والاطلاع على حالة القضايا من خلال خدمة "الإطلاع على مآل قضيتك"، وتبادل وإرسال الأوراق القضائية عن بعد،

والمحاكمة عن بُعد إذا ما سمح القانون والإمكانيات التقنية، وتستهدف هذه المنصة تسريع بعض مراحل الإجراءات القضائية وتبسيط الوصول إلى الخدمات العدلية.

3.3. نظام تسيير الملفات القضائية آليا

يعد نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي من أبرز الإصلاحات التي جاءت بها وزارة العدل، وهو يساهم في رقمنة جميع الملفات القضائية جزائيا مدنيا وإداريا، وتتبعها آليا بداية من إيداعها لدى الجهات القضائية إلى غاية صدور الحكم وتبليغه . حيث ساهم هذا البرنامج في تقديم العديد من الخدمات للمتقاضين كالشباك الإلكتروني، ومتابعة الملف القضائي، وخدمة تبليغ الرسائل القصيرة¹².

كما تم استحداث الشباك الإلكتروني على مستوى كل الجهات القضائية، سواء القضاء العادل أو الإداري، الذي يمكن المتقاضين والمحامين من تسجيل عرائضهم والاطلاع على ملفات قضاياهم إلكترونيا وسحب كل الوثائق الضرورية من أحكام وقرارات دون تكبد عناء التنقل إلى أعتاب الجهات القضائية¹³.

4. التحديات والضمانات في ضوء تجربة المحاكم النموذجية

1.4 التحديات التقنية واللوجستية

يعتبر ضمان نجاح مشروع الرقمنة في قطاع العدالة رهينا بمدى توافر الشروط التقنية واللوجستية اللازمة؛ إذ لا يمكن تحقيق عدالة رقمية فعّالة دون وجود بيئة تحتية تكنولوجية ملائمة قادرة على استيعاب حجم الابتكارات الحديثة، والتحول نحو القضاء الرقمي يتطلب تجهيز المحاكم بأنظمة معلوماتية متطورة، وتأمين الشبكات الإلكترونية مع إنشاء شبكة داخلية من أجل تمكين الاتصال الجيد بين أطراف الدعوى، وتوفير وسائل الاتصال السريع والآمن، إلى جانب تدريب الكفاءات البشرية على حسن استغلال هذه الوسائل¹⁴.

وعلى الرغم مما حققه مشروع الرقمنة من إنجازات، إلا أن التطبيق الميداني كشف عن ثغرات وعقبات بنيوية عديدة، فضعف البنية التحتية المعلوماتية لا يزال يهيمن على واقع كثير من المحاكم الجزائرية، لا سيما في المناطق النائية والداخلية، كذلك تبرز إشكالية ضعف الصيانة الدورية للأجهزة والأنظمة، وتقادم بعض البرمجيات، فضلا عن ذلك، تطرح محدودية التكوين التقني للقضاة والموظفين الإداريين تحديا جديا يحول دون الاستثمار الأمثل للمنصات الرقمية المتاحة.

2.4.4. التحديات القانونية والأمنية

1- مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات

تضمن الملفات الجزائية معلومات في غاية الحساسية تتعلق بهوية المتهمين والشهود والأدلة، وأي اختراق أو تسريب لها قد يؤدي إلى انتهاك خطير للخصوصية ويضر بسير العدالة، وعلى الرغم من أن الجزائر سنت القانون 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية¹⁵، إلا أن الآليات القائمة تحتاج إلى مساهمة وتطوير مستمر مواكبة للجرائم الإلكترونية

المستجدة. وهذا ما يفرض ضرورة تعزيز منظومة الأمن السيبراني في القطاع القضائي من خلال شبكات داخلية محمية وبروتوكولات تشفير صارمة.

2- إشكالية التنظيم القانوني لاستخدام الأنظمة الذكية

يعد غياب تنظيم قانوني شامل ودقيق لاستعمال الذكاء الاصطناعي والخوارزميات الذكية في القطاع القضائي من أخطر التحديات التي تواجه التحول الرقمي¹⁶، ذلك أن استخدام هذه الأنظمة في تحليل البيانات الضخمة وتسريع الإجراءات قد يفضي إلى قراءات خاطئة تلقي بظلالها على قرارات قضائية ذات أثر بالغ على حقوق الأفراد وحياتهم، وفي غياب تنظيم قانوني واضح، تتشعب إشكاليات المسؤولية القانونية عن الأخطاء المحتملة للأنظمة الذكية، كما يظل التساؤل قائما حول الجهة المسؤولة في حال إخفاق هذه الأنظمة في أداء مهامها.

3.4. ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الرقمنة

1- حق الدفاع وحضور المتهم

رغم أن استخدام تقنية التقاضي عن بعد يؤدي حتما إلى تقليص مدة التقاضي وتسريع الإجراءات، إلا أنه قد يمس بحق المتهم في الدفاع عن نفسه من خلال تقييده في الإدلاء بأقواله وتقديم الحجج والأسانيد ودفع التهم المنسوبة إليه، خاصة إذا كان لا يتقن استخدام التكنولوجيا الحديثة، كما تغيب لغة الجسد التي تعطي دلالات أدق على شخصية المتهم وحالته النفسية أمام القضاء¹⁷.

لهذا يفرض على المشرع والقضاء وضع بروتوكولات صارمة تضمن ممارسة المتهم لحقوقه كاملة حتى في ظل المحاكمة الرقمية؛ فالتواصل المباشر والخلوة المفترضة بين المتهم ومحاميه قد تصبح محدودة في سياق الجلسات عن بعد، وهذا يستوجب نصوصا إجرائية تكفل سرية التواصل بين المتهم والدفاع عبر قنوات إلكترونية آمنة.

2- مبدأ العلنية في ظل الرقمنة

يعد مبدأ العلنية من المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، وقد أكدته المادة 285 من القانون القديم من الإجراءات الجزائية¹⁸، بنصها على أن جلسات المحكمة تكون علنية إلا إذا كان في العلنية مساس بالنظام العام أو الآداب العامة، وبالتالي فإن الاعتماد على المحاكمات عن بعد قد لا يؤدي إلى الحد من علنية الجلسات إذ يتم بثها في قاعة الجلسات باستعمال أجهزة مرئية مما يمكن الجمهور والصحافة من متابعتها، غير أن هذا الإشكال يظل قائما إذا تعذر البث المرئي لأسباب تقنية.

3- مبدأ المساواة في اللجوء إلى العدالة الرقمية

تعتبر المساواة في اللجوء إلى العدالة الرقمية من أبرز التحديات التي يثيرها التحول نحو التقاضي الإلكتروني؛ إذ نصت المادة 37 من الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 على أن "المواطنين سواسية أمام القانون"¹⁹، وهو ما

يفرض على السلطة القضائية ضمان وصول جميع المتقاضين إلى الخدمات القضائية دون تمييز أو عوائق، ومع الانتقال إلى العدالة الرقمية، يبرز التحدي المتمثل في التفاوت في إمكانية النفاذ إلى المنصات الإلكترونية بين مختلف الفئات، سواء بسبب التباين في البنية التحتية لاتصال الإنترنت أو نقص الوعي الرقمي.

4- تجربة المحاكم النموذجية في تطبيق الرقمنة

شكلت المحاكم النموذجية في الجزائر ميدانا تجريبيا أوليا لاختبار آليات الرقمنة قبل تعميمها على كامل التراب الوطني، وقد تم تزويد عدد من هذه المحاكم بقاعات مجهزة لإجراء المحاكمات عن بُعد عبر تقنية الاتصال المرئي، لا سيما في السياق الذي فرضته جائحة كوفيد19 التي عجلت باعتماد هذه التقنية. وكان أول تطبيق لتقنية المحادثة المرئية عن بعد قد تجلّى في محكمة دولية بمجلس قضاء مسيلة بتاريخ 11/06/2016، حيث تم ربط محكمة مباشرة من محكمة "لنتام" بفرنسا²⁰.

وتجدر الإشارة إلى أن بوابة النيابة الإلكترونية التي أطلقتها وزارة العدل الجزائرية في 2 جويلية 2020 في دل انتشار وباء كوفيد19، أثبتت نجاعتها من خلال تفاعل المواطنين في تقديم شكاواهم من قبل الأرضية الرقمية الجديدة²¹.

غير أن الواقع الميداني يكشف عن فجوة معتبرة بين المحاكم النموذجية الحضورية الكبرى التي تحظى ببنية تحتية ملائمة، وبين محاكم الدوائر والمناطق البعيدة التي لا تزال تعاني من نقص في التجهيزات والكوادر البشرية المتخصصة، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول مدى تكافؤ الفرص في الوصول إلى العدالة الرقمية على المستوى الوطني²².

5. خاتمة:

جاء القانون 14-25 ليُكرّس مرحلةً نوعيةً في مسار تحديث منظومة العدالة الجزائرية، من خلال ترسيخ جملة من الآليات الرقمية الجوهرية في صلب الإجراءات الجزائرية .

وقد جسّد هذا القانون إرادة تشريعية واضحة في توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال لخدمة العدالة، بدءا من التبليغ الإلكتروني مروراً بالمحاكمة عن بعد وصولاً إلى الرقابة الإلكترونية والتسرب الإلكتروني.

بيد أن دراسة الواقع الميداني تظهر أن الرقمنة القضائية ما تزال تراوح بين طموح معلن وتطبيق متدرج؛ إذ تصطدم بجملة من التحديات البنيوية كضعف البنية التحتية المعلوماتية، وعدم كفاية التكوين البشري، وإشكاليات الأمن السيبراني .

كما يطرح توظيف الأنظمة الذكية في سياق المحاكمة الجزائية تساؤلات حقوقية عميقة حول مدى الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة من حق الدفاع ومبدأ العلنية والمساواة أمام القضاء.

ولتجاوز هذه التحديات وتفعيل أحكام القانون 25-14 على أرض الواقع، نوصي بما يأتي:

-تسريع تعميم البنية التحتية الرقمية على جميع المحاكم عبر التراب الوطني دون تمييز بين المناطق الحضرية والداخلية.

-سن قانون خاص بالمحاكمة عن بُعد يُحدد شروطها وضماناتها وحدود استعمالها بدقة.

-تعديل القانون 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لتكريس حماية خاصة للبيانات القضائية الحساسة.

-إنشاء هيئة وطنية عليا للعدالة الرقمية تضطلع بالتخطيط والإشراف على مشاريع الرقمنة في قطاع العدالة.

-تكتيف برامج تكوين القضاة والموظفين في مجال الرقمنة والأمن السيبراني.

-إدماج مادة العدالة الرقمية ضمن مناهج المدرسة العليا للقضاء وكلية الحقوق.

-وضع آليات مستقلة لتلقي شكاوى المتقاضين بخصوص أي تجاوز قد يقع أثناء المحاكمة الرقمية.

وفي المحصلة، يبقى التوازن بين السرعة والشرعية الرهان الحقيقي للعدالة الرقمية في الجزائر؛ فالرقمنة وسيلة لتحقيق الفعالية والشفافية، لا غاية في حد ذاتها، ولا يمكن أن تحقق مبتهاها إلا في إطار استراتيجية وطنية شاملة تتداخل فيها القانون والتقنية والأخلاق القضائية معا .

5. قائمة المراجع:

- 1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020..
- 2- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 12 أوت 2009.
- 3-قانون رقم 03-15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 هـ الموافق 1 فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة قطاع العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، 10 فبراير 2015..
- 4-القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 13 جوان 2018..
- 5- قانون الإجراءات الجزائية رقم 18-13 المؤرخ في 11/07/2018.

- 6-الأمر رقم 20-4 المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 155-66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 31 أوت 2020..
- 7-قانون رقم 14-25 مؤرخ في 3 أوت 2025، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 13 أوت 2025..
- 8- الهاشمي مزهود، منظومة الخدمات العدلية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد-19، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2021..
- 9-أمل فوزي أحمد عوض، الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/برلين، الطبعة الأولى، 2023.
- 10- بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2007)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 03، سنة 2018.
- 11- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 12- عقبة بوعمره ومبرك عبد القادر، الأنظمة الذكية في التقاضي الجزائري: مسألة التوازن بين السرعة وإشكالات التطبيق القضائي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2025.
- 13-غراب سامية، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 17، العدد 01، مارس 2025.
- 14- محي الدين مغوفل ومفتاح براشمي، فعالية رقمنة الإجراءات القضائية في سرعة المحاكمة الجزائية، مجلة معارف، جامعة أحمد زبانه غليزان، المجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2025.
- الهوامش

¹ - محي الدين مغوفل ومفتاح براشمي، فعالية رقمنة الإجراءات القضائية في سرعة المحاكمة الجزائية، مجلة معارف، المجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2025، ص. 448.

² قانون رقم 25-14 مؤرخ في 3 أوت 2025، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 13 أوت 2025.

³ - غراب سامية، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 17، العدد 01، مارس 2025، ص 231.

⁴ - القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 12 أوت 2009.

- ⁵ - قانون رقم 15-03 مؤرخ في 1 فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة قطاع العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، 10 فبراير 2015.
- ⁶ - الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 31 أوت 2020.
- ⁷ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.
- ⁸ - المادة 308 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 25-14، تنص على اعتماد التبليغ الإلكتروني في الاستدعاءات والتبليغات القضائية.
- ⁹ - المادة 539 إلى 548 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 14-25 المتعلقة الاعتراف المسبق بالذنب.
- ¹⁰ - محي الدين مغوفل ومفتاح براشمي، فعالية رقمنة الإجراءات القضائية في سرعة المحاكمة الجزائية، مرجع سابق، ص. 457.
- ¹¹ - حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2010، ص 60.
- ¹² - بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2007)، المحلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 03، سنة 2018، ص 223.
- ¹³ - الهاشمي مزهود، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد 19، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، 2021، ص 15.
- ¹⁴ - حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 60.
- ¹⁵ - القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 13 جوان 2018.
- ¹⁶ - عقبة بوعمره ومبرك عبد القادر، الأنظمة الذكية في التقاضي الجزائري: مسألة التوازن بين السرعة وإشكالات التطبيق القضائي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2025، ص 36.
- ¹⁷ - أمل فوزي أحمد عوض، الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط 2023، ص 01، ص 35-65.
- ¹⁸ - المادة 285 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 18-13 المؤرخ في 11/07/2018 التي تنص على علنية جلسات المحكمة.
- ¹⁹ - المادة 37 من الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 التي تنص على أن المواطنين سواسية أمام القانون.
- ²⁰ - غراب سامية، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق، مرجع سابق، ص 238.

21 - الهاشمي مزهود، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد 19 مرجع سابق،

ص15.

22 - غراب سامية، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص242.